مجلس الوزراء الكويتي يعتمد مشروع قانون بشأن حماية الوحدة الوطنية

الكويتي / متابعات :

أعتمد مجلس الوزراء الكويتي خلال اجتماعه الأسبوعي امس الأول برئاسة الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح رئيس المجلس مشروع قانون بشأن حماية الوحدة الوطنية ؛ بعد مناقشته تمهيدا لرفعه إلى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت وإحالته إلى مجلس الأمة.

وقال وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء علي فهد راشد الراشد في تصريح عقب الاجتماع إن مشروع القانون الذي تم اعتماده يحظر القيام أو الدعوة أو الحض بأي وسيلة من وسائل التعبير على كراهية أو ازدراء أي فئة من فئات المجتمع الكويتي أو المساس بالوحدة الوطنية أو إثارة الفتن الطائفية أو القبلية أو نشر الأفكار الداعية إلى التمييز.

وأضاف أن مشروع القانون يتضمن العقوبات على الأعمال المحظورة التي حددها وتصل إلى السجن مدة سبع سنوات والغرامات المالية التي تصل إلى /100/ ألف دينار مع مصادرة الوسائل والأمـوال والأدوات والصحف والمطبوعات المستعملة في ارتكاب الجريمة.

ووفقا لهذا القانون تضاعف العقوبة في حالة العودة، دون الإخلال بالعقوبات التي تنص عليها القوانين الأخرى.

قطر تؤكد ضرورة إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية

الدوحة / متابعات :

أكد الدكتور أحمد الحمادي مدير إدارة الشؤون القانونية بوزارة الخارجية القطرية أن سياسة دولة قطر تؤكد جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل.

وقال الحمادي في تصريح لـ (الشرق) على هامش مشاركة قطر في اجتماع كبار المسؤولين في الدول العربية للتحضير لمؤتمر 2012 لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية والذي يعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على مدار يومين (أن دولة قطر مع العمل على إخلاء كافة هذه الأسلحة من كافة الدول دون تمييز أو استثناء) .

وأضاف إن دولة قطر في هذا الإطار مع الإجماع العربي المطالب بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل خاصة الأسلحة النووية ولذلك لابد من العمل وبكل قوة على تنسيق الموقف العربي والتحضير لمؤتمر 2012 والخروج بموقف موحد وقوي من أجل العمل لدى المجتمع الدولي لإجبار كافة الدول التي تمتلك هذه الأسلحة للتوقيع على معاهد إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية لذلك سيكون مؤتمر 2012 مؤتمراً مهماً جداً في هذا الإطار.

وتابع الحمادي أنه ليس من المعقول أن تكون كل الدول العربية أعضاء في الاتفاقية وتلتزم بقرارات الشرعية الدولية والمجتمع الدولي في حين أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي يوجد لديها ترسانة من الأسلحة النووية ولم تنضم لهذه الاتفاقية لذلك لابد من تحرك عربي في الوكالة الذرية لحشد الإجماع الدولي نحو هذا الأمر وإلزام إسرائيل بالتوقيع على الاتفاقية.

وبـدأت بالجامعة العربية أمس الأول اجتماعات لجنة كبار المسؤولين من وزارات الخارجية في الدول العربية والأمانة العامة للجامعة برئاسة الدكتور سعيد محمد البرعمي رئيس دائرة جامعة الدول العربية في الخارجية العمانية، لمناقشة التحضيرات الخاصة بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المقرر عام 2012 لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وهو المؤتمر الذي اقره مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نيويورك العام الماضي.

وصرح الدكتور محمود نصر الدين المستشار العلمي للأمين العام لجامعة الدول العربية بأن هذا الاجتماع يأتي تنفيذا لقرار سابق من وزراء الخارجية العرب في 15 مايو الماضي من أجل الخروج بمواقف عربية مشتركة ودراسة السيناريوهات المختلفة في ضوء تطورات الموقف وتباطؤ الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في التحضير لمؤتمر عام 2012 أو تعيين منسق خاص للتحضير لهذا المؤتمر.

وقال : أنه نظرا لعدم قيام بان كي مون بتعيين المنسق الخاص بالمؤتمر فإن الدول العربية بدأت تتساءل لماذا هذا التأخير في الإعداد لهذا المؤتمر الدولي الذي اقره مؤتمر المراجعة عام 2010.

وأضاف أن كبار المسؤولين يناقشون كيفية ممارسة الضغوط على الأمم المتحدة لتعيين هذا المنسق إلى جانب متابعة المؤتمرات التحضيرية ومنها مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمر الاتحاد الأوروبي الذي سيعقد الشهر المقبل ويحضره خبراء .. معبرا عن استغرابه لعدم دعوة الدول العربية إليه حتى الآن.

أضواء

المرأة باعتبارها (طفاية)

معظم العرب لديهم قناعة راسخة بأن الإعلام الغربي كله متعاطف مع إسرائيل، وهذا الكلام غير صحيح بطبيعة الحال. ومن الأمثلة أن هيئة الإذاعة البريطانية أو «بي بي سي» عندما اتهمت بانحيازها في سنة 2005، قامت بتشكيل لجنة مستقلة لنظر الاعتراضات والاتهامات على تغطياتها. وكان أن كلفت اللجنة جامعة «لافبرا» البريطانية بعمل دراسة حول الموضوع، وطلبت من جهات غيرها تقديم إحصاءاتها وتقاريرها وقراءاتها. ومن هذه الجهات: الراصد الإعلامي العربي، والرابطة الانغلواسرائيلية، ومنظمة «بيكوم» المعنية بخلق أجواء مؤيدة لإسرائيل في بريطانيا، و«كابو» أو مجلس الصداقة العربية البريطانية.

بدر بن سعود

وقد خرجت اللجنة بتقرير مفصل نشر وانتشر في أبريل 2006، وانتصرت نتيجته لدقة وعدالة «بي بي سي» في تغطياتها، مع وجود جوانب ضعف ومناطق رمادية. فقد أشارت جامعة «لافبرا» في دراستها، إلى غياب الأمانة والتوازن في تناول الهيئة البريطانية للجانب التاريخي في الصراع العربي الإسرائيلي، وما قيل لا يعني أنها كانت متحاملة بشكل كامل. فالقضية تقبل تفسيرات كثيرة. من بينها احتمال عدم وجود علاقة حقيقية بين الخلفية التاريخية والحدث المعروض. أو ربما لضيق الوقت أو المساحة المخصصة له. إضافة إلى أن الأزمة نفسها قديمة ومتكررة وبلا نتائج أو اختلافات تستحق الاهتمام. أو أحيانا ليس لها قيمة إخبارية خارج دائرة السياسة. أو من وجهة نظر الأطراف غير المشاركة فيها بصورة مباشرة، ولا يغير فيما كتب حضورها شبه الدائم في كل اجتماع عربي.

بالتأكيد الإعلام الغربي قد يتعمد أحيانا صناعة واقع يخاطب تمنياته أو تخميناته. خصوصا في بعض الأخبار العربية حتى لا أعمم وأتهم. ولعل السبب أن العقلية الغربية جاهزة تماما لاستقبال السلبيات العربية والترحيب بها بدون مناقشة، وقد تكون هناك أسباب أخرى. وأتذكر من ندوة لندنية حضرتها في سنة 2008، وتكلم فيها وولتر برامهورست، الذي كان زميلا في مرحلة الدكتوراه على الأقل في تلك الأيام، عن السيوف والرجال الملتحين وصورة العالم العربي في أفلام الكرتون الأمريكية.

وقد فوجئت فعلا بالخلط الحاصل فيها بين إيران ودول الخليج. وتصويرها للرجل في الحالتين، وهو يلبس الزي الخليجي والمشلح، ويأمر وينهى ويعبث، محاطا بقبيلة من «الحريم» أو «الجواري». والمشهد يقترب من نمط حياة «البلايبوي» الأمريكي مع الفارق الكبير بينهما. كما أن المقاطع عموما أبرزت الجمل والصحراء والنفط، كرمز ثقافي يختصر العرب والفرس في قالب واحد. الكرتون كان بالأبيض والأسود، وظهر لي أن المعالجة الإخراجية المستخدمة فيه بدائية، وقال وولتر إنه نادر ولا يمكن الحصول عليه بسهولة. أيضا ناقش وولتر مفهوم النزاهة وربطه بمنظومة القيم والبناء الثقافي في المجتمع، واعتبر أن أهل أمريكا وبناء على ماسبق، قد يعتقدون بصدقية أفكارهم عن العرب وعدالتها ولو لم تكن كذلك.

ثم لماذا نوجه أصابع الإدانة والتجني ونحمل العالم مسؤولية التشويه، ونحن نؤكد أحكامهم وتصوراتهم ـ المغلوطة نسبيا ـ في مناسبات لا تعد. وقرأت في رواية: «شرق الوادي» للدكتور تركي الحمد، كيف أن عبدالرسول حشي نصح جابر السدرة. (وكلاهما شخصيتان من خيال الراوي). باعتبار علاقته المحرمة مع إيثل الأربعينية إذلالا للأمريكان، وأنها في حكم الجارية لأنها كافرة والزنا لا يكون إلا بمسلمة، ولو قامت حرب وحسمت لصالحه، لأصبحت من السبايا وحل الدخول بها بدون زواج، ثم طالعت شيئا مشابها، تحول فيه الخيال إلى واقع. فقد نشرت جريدة الوطن الصادرة من الكويت، نقلا عن موقع يوتيوب ،. أن ناشطة كويتية اسمها سلوى المطيري ـــ بدا من صورتها أنها كبيرة في السن ـــ طالبت بفتح مكاتب للجواري على طريقة مكاتب الخدم لحماية الرجال من الزنا وفتنة النساء.

وبررت أن الدخول بهن لا يحتاج إلى عقد ولا إلى موافقة لأنهن ملك يمين، وأتصور ما لم أكن مخطئا، أن الجارية تهدى وتباع ويستفيد من خدماتها كل سيد أو مالك جديد، والاتجار بالبشر أو «الهيومن ترافكينغ» يدخل في خانة الجرائم الخطيرة والمعاقب عليها دوليا، وفيه امتهان لكرامة المرأة كإنسان وتسليع واضح لها. مالم ينطو على استخفاف برأيها وإرادتها الحرة، ويكرس لمبدأ التعامل معها وكأنها دمية أو لعبة أو «طفاية» بلا روح. ولا أدري بصراحة في أي زمن تعيش هذه المرأة، ومن يقف وراءها بالضبط. فالخبر أورد أن رجال دين يؤيدون مطلبها. ولماذا لم يخبرها أحد بأن الكويت وقعت على اتفاقية «السيداو» لتمكين المرأة ومساواتها بالرجل، وأن الأخذ بكلامها أو الموافقة عليه جزئيا، يحرج دولتها ويضر بسمعتها المتفوقة عربيا في مجال الحريات وحقوق المرأة. ولا أريد الدخول في النوايا، فالجارية لا ترث مالم تعتق وتتزوج من سيدها..

العرب ليسوا مجبرين على إقناع المخالفين لهم في الفكر والثقافة بوجاهة مواقفهم، ولا خلاف على وجود خصوصيات عربية وإسلامية لا بد من أن تحترم وتقدر، وعلى أن الإملاءات الخارجية غير مقبولة. ولكن وللأمانة، المجتمعات العربية أو الخليجية تحديدا لم تحسم أمرها وتقرر مصيرها، ولازالت حائرة بين الانكفاء على الذات واستقبال اللكمات والضربات تحت الحزام، وبين الانسجام مع الآخر بشروط وضوابط معقولة ومقنعة.

عن صحيفة (عكاظ) السعودية

مهندسات إماراتيات يطورن طائرة صغيرة للمهمات الخاصة

ابوظبي / متابعات :

يرفض تسميته ابتكاراً علمياً لوجود دراسات في حقله حول العالم وإن كانت نـادرة، لكنهن يعتبرن ما توصلن إليه في عالم الطائرات ذات الدفع الرباعي، واحداً من المشاريع الرائدة التي يشار إليها بالبنان ليس على مستوى الجامعات الإمـاراتـيـة فحسب، بـل على مستوى الجامعات في الوطن العربي بأكمله.

صالحة المهيري وأحلام حرم وزينب عيسى ورولا حجازي أربـع مهندسات متميزات تخرجن حديـثـاً مـن كلية الهندسة (قسم الهندسة الكهربائية) بجامعة الإمـارات، بعد أن صممن آلية جديدة للتحكم الذاتي بالطائرة ذات الدفع الرباعي وحصدن بذلك عدة جوائز على مستوى الدولة.

وتتحدث المهندسة صالحة المهيري عـن فكرة المشروع وسبب اختيارهن له، وتقول:"مشروعنا هو تصميم وتحكم بطائرة ذات دفع رباعي، وتم تنفيذه كمشروع تخرج خلال مرحلة دراستنا الـجـامـعـيـة، بـعـد أن اقترحه علينا الدكتور حسن نورا الذي يتبنى دائما ويرعى مثل هذه الـمـشـاريـع المهمة، نظراً لحاجتنا الماسة اليها ، وكذلك لندرة الـدراسـات فـي هذا المجال المهم.

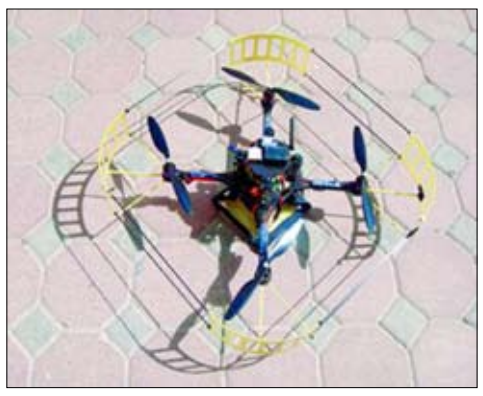

وتكمل:"الجديد في المشروع هو آلية التحكم بالطائرة ذات الدفع الرباعي، وليس ابتكار طائرة، فالطائرة متوافرة في الأسواق وتعمل بآلية تحكم عن بعد، باستخدام الريموت المتحكم عن بعد وفكرنا بالاستغناء عن هذا الريموت، من خلال استخدام برنامج صمم في الحاسوب لنستطيع من خلاله التحكم في الطائرة، كما يستطيع البرنامج المصمم والمحمل على الطائرة ذاتها إتاحة فرصة التحكم الذاتي للطائرة، بمعنى أبسط أن على المتحكم فقط تزويد الطائرة بإحداثيات النقطة التي عليها الوصول إليها، بعدها سيعمل البرنامج الموجود في الطائرة على تحديد إحداثيات نقطة وجودها الحالية على ثلاثة محاور (العمودي والأفقي والارتفاع)، ثم ستقوم بتحديد كمية التغيير اللازم إحداثها على ثلاثة محاور ليتم الوصول إلى النقطة المراد الوصول إليها".

الجدير ذكره أن هذا المشروع قد تم العمل عليه في جامعات عالمية مختلفة، ومناقشته في رسائل دراسات عليا.

اختتام ملتقى تقنية المعلومات في السعودية

الرياض / متابعات :

اختتم ملتقى تقنية المعلومات نحو منظومة إنترنت متكاملة وأكثر نضوجاً في السعودية الذي نظمته هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات يـوم أمـس الأول بتوصيات من المحاورين والمتداخلين جاءت في عدد من التوصيات لتشجيع تقدم المملكة نحو الحكومة الإلكترونية خصوصاً بعد الإعلان عن التقرير السنوي حول تقنية المعلومات 2010م .

وقد طالبت التوصية الأولى بتشجيع النماذج المتطورة والمبتكرة للتجارة الإلكترونية للانتقال من الشركات الناشئة البسيطة الـتـي لا يتطلب تشغيلها سـوى عـدد محدود مـن الأفـــراد إلـى شركات كبيرة تحسن فـرص الـتـوظـيـف في مجال الاقتصاد الـرقـمـي ودعـمـه واحـتـواء مـجـالات مختلفة مثل التعليم الإلكتروني وبوابات الأعـمـال الـخـاصـة والـبـحـث وخـدمـات الشركات والوسائط المتعددة والتجارة الإلكترونية.

أمـــا الـتـوصـيـة الثانية فجاءت بإيجاد محفزات اقتصادية وتنظيمية للتجارة الإلكترونية بحيث تهتم الجهات الحكومية كوزارة التجارة والصناعة والاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بتحفيز تبني التجارة الإلكترونية وتعزيز حماية المستهلك واستخدام التجارة الإلكترونية في أنشطة تلك الجهات وتقديم نماذج مثل الإعانات والاستثناءات القانونية والإعفاءات الضريبية والجمركية وتعزيز المنافسة في سوق كبيرة كالسوق السعودية .

ونصحت التوصية الثالثة هيئة سوق المال بتحديث لوائحها المختصة بالأسواق المالية لتشمل رأس المال المخاطر وإضافة حوافز منح الأسهم للعاملين وطالب المتحدثون فيها بتعديل النمط السائد وهي عبارة عن فئة أسهم واحدة الأمر الذي يجعل من الصعب توفير إتفاقية استثمار على النمط السائد عالمياً كما أن الطريقة المتبعة لا تشجع تدفق رؤوس الأموال إلى الشركات الناشئة مما أدى لنقص الخيارات في الأسهم السعودية للمستثمرين ويتوجب على الهيئة دراسة تطوير الهيكل التنظيمي للأسهم المتخصصة بتقنية المعلومات .

وطالبت التوصية السادسة بتعزيز ثـقـافـة الأعـمـال الناشئة بسبب تدني هـذه الـثـقـافـة في المملكة وانخفاض المكافآت الشهرية لتلك الأعـمـال من قبل المستثمرين وهو ما يقلل من جذب المواهب والخبرات ويعد برنامج بادر كأحد البرامج الداعمة لهذا النوع من الأعمال وكذلك تبني الغرف التجارية لبعض تلك الأعمال .

وطالبت التوصية السابعة بضرورة تبني القطاع الخاص للتجارة الإلكترونية فالدارسة تؤكد أن هذا التبني رغم إدارك القطاع الخاص لمنافع التجارة الإلكترونية ووجود الخطط المستقبلية لتخطيطها يعد منخفضا جداً وهو أكثر في الشركات الصغيرة والمتوسطة .

وحثت التوصية الثامنة على تحول القطاع الحكومي لعمليات الشراء والتعميد الإلكتروني باعتبار الشراء والتعميد الإلكتروني محركا اقتصاديا مهماً لقطاع الأعمال ، وبينت الدارسة أن هناك ترددا حول تبني تلك الأنظمة من قبل تلك الشركات مما يجعل القطاع الحكومي هو المحرك الأساسي نحو التحول .

لتمكين الاستثمارات الخاصة في الشركات الناشئة وطالب المتحدثون ألا يكون الهيكل التنظيمي عبارة عن نسخة عن النماذج الغربية وإنما إيجاد هيكل يؤدي نفس الوظائف ويحقق رغبات المستثمر السعودي لتحقيق مكاسب مالية قصيرة المدى ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وجعل الموظف جزءا من الشركة بمنحة أسهماً كمكافآت .

وجاءت التوصية الرابعة حول سن قوانين خاصة بالإفلاس بحيث تنظر وزارة التجارة والجهات المعنية الأخرى بشكل جدي في مسألة وضع نظم الحماية من الإفلاس بحيث تحد من الخوف من الخسائر التي يتحملها رواد الأعمال .

أما التوصية الخامسة فحثت على تسهيل التواصل بين الشركات الناشئة والمستثمرين لزيادة تدفق رأس المال إلى مجال الأعمال في المملكة باقتراح بوابة على الانترنت توفر معلومات شاملة عن منتجات الشركات الناشئة وهيكلها ونموذج عملها مما يسهل على المستثمر الوصول إليها والتعرف عليها والتعاون مع مشروع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات عبر إطلاقها دليلا جديدا للشركات السعودية

السعودية تحث (أوبك) على زيادة إنتاج النفط لخفض الأسعار

الرياض / متابعات :

سيدعو الاعضاء الخليجيون داخل أوبك وفي مقدمتهم السعودية الى زيادة امدادات النفط خلال اجتماع المنظمة هذا الاسبوع في مسعى لدعم نمو الاقتصاد العالمي عن طريق خفض أسعار الخام الى أقل من 100 دولار للبرميل.

وتشير البيانات الى احتمال تعثر التعافي الاقتصادي في الغرب ما يثير قلق الاعضاء الخليجيين الاساسيين بالمنظمة أي السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة.

وستبرر السعودية والمنتجون الخليجيون الآخرون موقفهم بالقول ان أسعار النفط تقوض النمو الاقتصادي الذي يغذي بدوره الطلب على انتاج أوبك من الخام وان من الضروري زيادة المعروض لمواكبة الطلب في النصف الثاني من العام.

لكن الرياض غير مستعدة لاغراق السوق بالخام لدفع الاسعار للانخفاض بقوة.

وأبلغ مندوب خليجي بمنظمة أوبك رويترز في فيينا يوم الاحد الماضي «ينبغي أن نضيف مليون برميل يوميا على الاقل .. لسنا راضين عن الاسعار الحالية.»

وقال مندوب من بلد خليجي آخر «نريد تلبية الطلب المتنامي في النصف الثاني من العام دون اغراق السوق.»

وبلغ سعر مزيج برنت القياسي أقل من 116 دولارا للبرميل يوم الجمعة الماضي مقارنة مع 90 دولارا للبرميل عندما أحجمت أوبك عن اتخاذ قرار في اجتماعها السابق في ديسمبر كانون الاول.

ولم يدل وزير البترول السعودي علي النعيمي بتصريحات للصحفيين الذين كانوا بانتظاره في فيينا التي كان أول وزير يصلها لحضور اجتماع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) المقرر اليوم الاربعاء.

لكن حضوره المبكر الى العاصمة النمساوية مع مندوبي دول خليجية أخرى سيسمح بتبادل مبكر لوجهات النظر بين تلك البلدان التي تعتبر تقليديا أكثر اعتدالا بشأن الاسعار.

وقد يواجهون معارضة من ايران وفنزويلا المتشددتين بشأن الاسعار واللتين تقولان ان ارتفاع الاسعار له ما يبرره وان أوبك لا تستطيع منع المضاربين من توجيه السعر.

لكن قد تجد ايران صعوبة في الدفاع عن موقفها في ظل عدم وجود وزير للنفط وهي حتى لم تقرر بعد من سيمثلها في الاجتماع.

وقالت مجموعة استشارية لاوبك يوم الجمعة الماضي ان الطلب على نفط المنظمة في النصف الثاني من العام يبرر زيادة المعروض.

وأي زيادة أقل من مليون برميل يوميا لن تكون أكثر من لفتة رمزية في نظر أسواق النفط.

وضخت أوبك 29 مليون برميل يوميا في ابريل نيسان. وبحسب أحدث تقرير شهري من الامانة العامة للمنظمة في فيينا فان الطلب على انتاجها من الخام سيرتفع الى 30.66 مليون برميل يوميا في النصف الثاني من العام وذلك في سوق عالمية حجمها 89 مليون برميل يوميا.

ويعني هذا حاجة أوبك الى زيادة الانتاج 1.7 مليون برميل يوميا من مستواه الحالي كي يتحقق التوازن بين العرض والطلب.

لكن مما يربك المعادلة أن انتاج أوبك الفعلي يزيد 1.4 مليون برميل يوميا عن هدفها الرسمي الذي حددته في ديسمبر كانون الاول 2008 في خضم أزمة التباطؤ العالمي.

فاذا اتفقت أوبك على زيادة الانتاج سيود المتعاملون معرفة ان كانت مجرد زيادة ورقية لتقنين الإمدادات الحالية أم زيادة حقيقية تضاف إلى الإنتاج الحالي.

ومما يعقد الصورة أكثر؛ حالة الارتباك بشأن من سيمثل ليبيا - ان كان سيمثلها أحد - داخل أوبك بعد انشقاق شكري غانم رئيس المؤسسة الوطنية للنفط الليبية الذي يعد أكبر مسؤولي القطاع هناك.

وانقطعت الامدادات الليبية عن الاسواق العالمية منذ تفجر القتال بين المعارضة المسلحة وقوات الزعيم الليبي معمر القذافي في فبراير شباط. ولمرة قد لا يكون لطرابلس - وهي من المتشددين بشأن الاسعار - قول في سياسة أوبك.